الحكومة تستأنس بالآراء النيابية لـ «التشكيل» بينما هناك رفض واسع لاستخدام المادة 106 لـ «التأجيل»

حالة من الضبابية والارتباك تسيطر على المشهد السياسي

الجلسة الافتتاحية بين الشد والجذب

كتلة الـ 5 حسمت رأيها

"كتلة الـ5": ندعو رئيس الوزراء إلى سرعة تشكيل حكومته وأداء اليمين الدستورية

العبيد: تلقيت دعوة لحضور اللقاء التشاوري مع النواف .. وهذه خطوة إيجابية

عادل الطبطبائي: المادة 106 لم تفرق بين اجتماع الافتتاح أو الاجتماعات الأخرى

محمد الفيلي: تأجيل موعد الانعقاد جائز دستورياً باعتبار أن موعد الافتتاحية كان محدّدا

فالح العزب : جواز تأجيل انعقاد اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تجاوز شهراً

إبراهيم الحمود: لا يجوز تأجيل اجتماع مجلس لم تكتمل أركانه بانتخاب رئيسه ومكتبه

مبارك الحجرف: الدستور الذي استأمننا الناس على المحافظة عليه لن نقبل بانتهاكه

عبيد الوسمي: جلسة الثلاثاء قائمة وفي موعدها وعلى رئيس السن ممارسة صلاحياته

جنان بوشهري: ما يحدث من إجراءات يُعتبر عبثاً في الدستور والحياة الديموقراطية

مهند الساير: صدور مرسوم تشكيل الحكومة أزال صفة حكومة تصريف العاجل

عبدالوهاب العيسى : يجب على رئيس الحكومة تدارك مجموعة الأخطاء التي وقع بها

خالد العميرة: تأجيل انعقاد المجلس يعد بداية غير موفقة لسمو رئيس مجلس الوزراء

حالة من الضبابية والارتباك تسيطر على المشهد السياسي بسبب ماشاب مرسوم تأجيل انعقاد مجلس الأمة للدور العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر من شكوك بعد دستوريته، زادها قتامة تأكيد عدد كبير من النواب والخبراء ومنهم "كتلة الـ5" أن مرسوم «التأجيل» موصوم بعدم المشروعية.

في هذه الأثناء لازالت الحكومة تصر على صحة مرسوم التأجيل وتكمل مسيرتها في اختيار أعضاء التشكيل المرتقب، ليس ذلك فحسب بل أنها تتجه نحو استقبال الوفود البرلمانية للاستئناس بآرائهم وتصوراتهم تجاه التشكيل الحكومي المقبل.

وبهذا الشأن قال النائب حمد العبيد إنه تلقى دعوة لحضور اللقاء التشاوري مع سمو رئيس الوزراء، معتبرا استشارة النواب في شأن التشكيل الحكومي خطوة ايجابية.

على صعيد متصل نشرت الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» في ملحق خاص مرسوم تأجيل انعقاد مجلس الأمة في ملحق للعدد 1604 الصادر "أمس".

وجاء فيه مايلي:

مرسوم رقم 190 لسنة 2022 بتأجيل انعقاد اجتماع مجلس الأمة

– بعد الاطلاع على المادة 106 من الدستور،

– وعلى القانون رقم 12 لسنة 1963 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له،

– وعلى المرسوم رقم 185 لسنة 2022 بدعوة مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر،

– وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،

– وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

مادة أولى: يؤجل انعقاد اجتماع مجلس الأمة للدور العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر إلى صباح يوم الثلاثاء 22 ربيع الأول 1444ه الموافق 18 أكتوبر 2022م.

مادة ثانية: على الجهات المعنية – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويبلغ إلى مجلس الأمة، وينشر في الجريدة الرسمية.

نائب أمير الكويت مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء أحمد نواف الأحمد الصباح

صدر بقصر السيف في 12 ربيع الأول 1444 هـ الموافق 8 أكتوبر 2022 م.

وبالرغم من كل اللغط الحاصل حول المرسوم إلا أن هناك أصواتا ارتفعت للتأكيد على صحته'إذ اعتبر الفقيه الدستوري الدكتور عادل الطبطبائي أن استخدام المادة 106 من الدستور لتأجيل اجتماع مجلس الامة صحيح دستوريا لان هذه المادة لم تفرق بين اجتماع الافتتاح او الاجتماعات الاخرى طالما هناك موعد محدد للاجتماع".

وقال الطبطبائي في تصريح نشره حساب "ميسان للإعلام القانوني" إن "هناك ضرورة تسمح باستخدام المادة 106 مؤداها اننا امام حكومة غير مكتملة الاركان لاستقالة بعض اعضائها".

ودستورياً، اعتبر الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي أن تأجيل موعد الانعقاد جائز دستورياً باعتبار أن موعد الجلسة الافتتاحية كان محدّداً، وقال إن «استخدام المادة 106 يقتضي تحديد ميعاد، فإذا تم التحديد خلال أسبوعين من ظهور نتائج الانتخاب، هنا يمكن التأجيل استناداً لهذا التحديد».

من جانبه، رأى الخبير الدستوري الوزير السابق الدكتور فالح العزب جواز تأجيل انعقاد اجتماع مجلس الأمة لمدة لا تجاوز شهراً، وهي من السلطات الدستورية لسمو الأمير، مشيراً إلى أن القيد الوارد في المادة 106 هو ألّا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلّا بموافقة المجلس ولمدة واحدة.

لكن هذه الأصوات تقابلها جبهة عريضة من المعارضين، إذ أكدت أخيرا كتلة النواب الخمسة التي تضم الدكتور حسن جوهر ومهلهل المضف والدكتور بدر الملا ومهند الساير وعبدالله المضف بيانا بأن اعتماد المرسوم على المادة 106 من الدستور مخالفا للمادة 87 من الدستور والتي تعد المادة المعنية بالتطبيق.

وقالت الكتلة في بيانها «تابعنا في الآونة الأخيرة التطورات والاجتهادات ونحن ككتلة نيابية ومن باب التعاون ندعو سمو رئيس مجلس الوزراء إلى سرعة تشكيل حكومته وأداء اليمين الدستورية أمام سمو الأمير، لا سيما أنه في تقديرنا والعديد من الآراء القانونية المقدرة أن مرسوم تأجيل اجتماع مجلس الأمة رفع من حكومة جديدة لم تؤد اليمين الدستورية لمباشرة أعمالها علاوة على أنه فور صدور مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة تزول صفة حكومة تصريف العاجل وهو الأمر الذي يوصم مرسوم التأجيل بعدم المشروعية ليصبح هو والعدم سواء».

واضافت الكتلة «لذا تأسيسا على ما سبق، إننا نؤكد أن الدستور هو خيار الجميع ومسطرة التعاون بين السلطات فلا اجتهاد بمجال النص ولا تأويل النصوص واضحة الدلالة، وعليه فإن الدعوة لجلسة افتتاح دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي السابع عشر يجب أن تراعي المواعيد المقررة دستورية وفق المادة 87 ولا تخرج عن حدود الأسبوعين».

وكان النائب حسن جوهر قال منفردا مخاطباً رئيس الوزراء "احترام مواعيد انعقاد مجلس الأمة واجب.. أما اللعب على التفسير الجدلي للنصوص الدستورية يزيد المشهد السياسي غموضا..احذر من استنزاف رصيد التفاؤل الكبير الذي حظيت به.. فهناك من يدفع بك لمواجهة مبكرة مع المجلس.. هل أنت مستعد لذلك؟!".

وكذا كان هناك العديد من الأراء المعارضة لاستخدام المادة 106 من الدستور، فقد علق أستاذ القانون الخاص في كلية الحقوق الدكتور فايز الكندري على استخدام المادة 106 من الدستور وتأجيل موعد انعقاد مجلس الأمة بالقول: «لا مجال لإعمال حكم المادة 106 قبل بدء دور الانعقاد واجتماع المجلس الذي لم ينعقد باداء النواب اليمين الدستورية.. النص لا يحتمل تأويلا حتى مع حجة "فضلا" عن أن هناك حالة ضرورة تسمح باستخدام المادة التي لم تشر بذاتها لذلك».

من جانبه، رأى الخبير الدستوري الدكتور إبراهيم الحمود أن «ليس هناك مجال لتأجيل اجتماعات الفصل التشريعي ومن ثم دور الانعقاد»، وقال «الفصل التشريعي لم يبدأ بعد، إذ يبدأ من تاريخ أول اجتماع، وعليه فإن الفصل التشريعي لم يبدأ حتى يقال إن هناك دور انعقاد ومن ثم تأجيل اجتماعاته».

وأكد النائب الدكتور عبدالكريم الكندري أنه «لا محل لاستخدام المادة 106 قبل إعمال المادة 87 واستكمال الشكل الدستوري للمجلس بانعقاده خلال أسبوعين من الانتخابات، فلا يجوز تأجيل اجتماع مجلس لم تكتمل أركانه بانتخاب رئيسه ومكتبه ولجانه، لذلك نحن أمام مخالفة دستورية ووجب الدعوة للجلسة وفقا للإجراءات التفصيلية للمادة 87».

وقال الكندري «إن كانت الحكومة تبحث عن حل عملي لا يتسبّب بأي انتهاك دستوري كونها تريد كسب وقت للتشكيل: فتستطيع التعديل على مرسوم الدعوة لتستغرق مدة الأسبوعين دون تجاوزها حسب ما ورد بالمادة 87 لتكون الدعوة للجلسة بتاريخ 10–14 فيصادف ذلك يوم عطلة "الجمعة" فتعقد خلال أول يوم عمل أي بتاريخ 10–16».

ومن جهته، قال النائب مبارك الحجرف: «الدستور الذي استأمننا الناس على المحافظة عليه لن نقبل بانتهاكه تحت أي ذريعة»، مبيناً أن «مرسوم التأجيل خالف نص المادة 87 وروحها»، فيما اعتبر النائب الدكتور عبيد الوسمي أن «جلسة الثلاثاء قائمة وفي موعدها، وعلى رئيس السن ممارسة صلاحياته، فمن جهة لا يرد التأجيل الا على دور انعقاد قائم، ومن جهة أخرى مرسوم التأجيل يجب ان يصدر من حكومة قائمة متمتعة بالصلاحيات اللازمة لرفعه».

في المقابل، قالت النائب الدكتورة جنان بوشهري إن «ما يحدث من إجراءات يُعتبر عبثاً في الدستور والحياة الديموقراطية، فلا يمكن لحكومة تصريف العاجل من الأمور رفع مرسوم تأجيل انعقاد المجلس، ولا يمكن لحكومة لم تؤدِّ اليمين الدستورية رفع المرسوم، وأدعو الرئيس القادم العم أحمد السعدون دعوة النواب لاجتماع في ديوانه لاتخاذ موقف يحمي الدستور».

بدوره، قال النائب الدكتور عبيد الوسمي إن «جلسة الثلاثاء قائمة وفي موعدها، وعلى رئيس السن ممارسة صلاحياته، فمن جهة لا يرد التأجيل إلا على دور انعقاد قائم، ومن جهة أخرى مرسوم التأجيل يجب أن يصدر من حكومة قائمة متمتعة بالصلاحيات اللازمة لرفعه». فيما اعتبر النائب مبارك الحجرف أن تأجيل انعقاد مجلس الأمة مخالف للدستور. وقال إن «الدستور الذي استأمننا الناس على المحافظة عليه، لن نقبل بانتهاكه تحت أي ذريعة، ومرسوم التأجيل خالف نص المادة 87 منه وروحها».

من جهته، قال النائب مهند الساير إن «صدور مرسوم تشكيل الحكومة أزال صفة حكومة تصريف العاجل فلا يمكنها رفع مرسوم المادة 106 ولا يجوز لحكومة جديدة لم تؤدِّ القسم!».

وطالب النائب عبدالوهاب العيسى رئيس الحكومة بـ «تدارك مجموعة الأخطاء التي وقع بها وتفادي السقوط المبكر، والدعوة لعقد جلسة في المدة الدستورية المنصوصة، وبتشكيل حكومي خال من وزراء "مشروع الأزمة"، وإلا فالاعتذار عن تولي رئاسة الحكومة هو ما قد يكون مستحقاً».

وقال النائب خالد العميرة إن «تأجيل انعقاد المجلس يعد بداية غير موفقة لسمو رئيس مجلس الوزراء، حيث يشكل ذلك مخالفة واضحة لأحكام المادة 87 من الدستور، التي نصت على ضرورة انعقاد المجلس خلال أسبوعين من الانتخابات. كما لا نرى أي مبررات واضحة لإحلال المادة 106 محل المادة 87 بما يخالف الدستور».

وشدّد النائب النائب صالح عاشور على أنه «لا يمكن للمادة 106 أن تأخذ محل الماده 87 بأي حال من الأحوال، وبالتالي المجلس يجب أن ينعقد "الثلاثاء" بتاريخ 11 الجاري، وإذا لم يتم، فاليوم الذي يليه، وخلاف ذلك تعتبر مخالفة دستورية على حكومة الشيخ أحمد النواف... هذا للعلم».

من جهته، قال النائب مهلهل المضف: «الشيخ أحمد النواف، الكويت لم تعد تملك الوقت حتى تضيعه، ومجاملاتك بالتشكيل الحكومي لا تنبئ عن رجل دولة وقرار، وإن كنت عاجزاً عن تصحيح الخطأ وتدفع المجلس لمواجهة نتجنبها، فلا اقل من استقالتك واعتذارك عن تشكيل الحكومة».

نزع فتيل الأزمة بتشكيل حكومة مصغرة تحضر جلسة الافتتاح

«الحركة التقدمية»: مستشارو الحكومة صححوا الخطأ بخطأ أفدح

أعربت الحركة التقدمية عن متابعتها بقلق تداعيات الأزمة الناجمة عن التسرّع في ترشيح أسماء الوزراء للحكومة الجديدة بعد تجاهل التوجيه الدستوري المقرر في المذكرة التفسيرية للدستور في شأن المادة 57 حول ضرورة «التعرف على الجديد من رأي الأمة، وهذا الجديد لا يصل إلى الحكومة إلا بإعادة تشكيل الوزارة وفقا لاتجاهات وعناصر المجلس الجديد»، وما تضمنه التشكيل المقترح من أسماء تمثل استفزازاً وعنصر توتير وامتداداً للحقبة السابقة.

وقال الأمين العام للحركة الدكتور حمد الأنصاري: واليوم ها هم المستشارون الدستوريون والسياسيون للحكومة يجرون البلاد إلى أزمة مفتعلة أخرى بتقديمهم بدعة اقتراح تفعيل المادة 106 من الدستور في شأن تأجيل اجتماعات مجلس الأمة التي لا تنطبق على جلسة افتتاح المجلس، وفي السياق ذاته يعيدون إلى الوجود حكومة تصريف العاجل من الأمور التي انقضت بالإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة، ليصححوا الخطأ بخطأ أفدح، ويقفزوا على تجاهل التوجيه الدستوري للمادة 57 باقتراح بدعة لا تقل خطأ وهي تفعيل المادة 106 في غير موضعها المقرر لها كخيار دستوري يمكن أن يلجأ له رئيس الدولة في حالات انعقاد جلسات المجلس خلال دور الانعقاد، عبر حكومة لا تملك حق اقتراح المرسوم لكونها حكومة تصريف العاجل من الأمور.

وأضاف: والمطلوب الآن التحلي بالحكمة، والمبادرة إلى نزع فتيل الأزمة، وذلك عبر تصحيح ما سببته هذه الاستشارة الخاطئة من أوضاع مختلة، من خلال الإعلان عن تشكيل حكومة مصغرة تحضر جلسة افتتاح مجلس الأمة في موعدها الدستوري المقرر مسبقاً، من دون تأجيل، على أن يتم توسيع التشكيل الحكومي بعد جلسة الافتتاح المقررة دستورياً، وفق الاعتبارات السياسية المتصلة بقراءة نتائج الانتخابات وتجنب التأزيم، وذلك لقطع الطريق على من يريدون استغلال الأزمات المفتعلة لتمرير أجنداتهم المشبوهة.